الأمم المتحدة

A/C.3/59/8

الجمعية العامة

Distr.: General
2 November 2004
Arabic
Original: Russian

الدورة التاسعة والخمسون
اللجنة الثالثة
البند ١٠٥ (ج) من جدول الأعمال
مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه مذكرة البعثة الدائمة لجمهورية بيلاروس لدى الأمم المتحدة بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية بيلاروس (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) أندريه **دابكيوناس**
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لجمهورية بيلاروس
لدى الأمم المتحدة

091104 091104 04-58980 (A)
0458980

مرفق الرسالة المؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية بيلاروس: مذكرة من البعثة الدائمة لجمهورية بيلاروس لدى الأمم المتحدة

يجعل دستور جمهورية بيلاروس من الإنسان وحقوقه وحرياته، فضلا عن كفالة وإعمال هذه الحقوق والحريات، هدفا أسمى للدولة والمجتمع. ويكفل الدستور للمواطنين حقوقا من قبيل الحق في الحياة والحرية وعدم المساس والكرامة الشخصية، وحرية الرأي والمعتقد والإعراب الصريح عنهما، وكذلك جميع الحقوق الأخرى الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الأخرى، التي تدخل بيلاروس طرفا فيها.

واعتمدت في جمهورية بيلاروس قوانين لتطوير وترسيخ أحكام الدستور، يتمثل هدفها في تحديث آليات كفالة حقوق وحريات المواطنين. ونحن نعمل بانتظام على تحديث واستكمال القوانين التشريعية القائمة كي نؤمن اتساقها الكامل مع التزامات بلدنا الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وتدين جمهورية بيلاروس انتهاكات حقوق الإنسان أيا كان مكان حدوثها، وتؤيد قيام تعاون دولي بنّاء في مجال الحماية القانونية، يرتكز إلى مبادئ الاحترام المتبادل والشراكة المتكافئة.

ويتمثل منطلق بيلاروس في أن كفالة حقوق الإنسان للجميع تعتبر من أهم واجبات الدولة. ولكي تفي جمهورية بيلاروس بالتزاماتها، تستخدم بفعالية كلا من قدراتها الوطنية وإمكانيات التعاون مع الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

وليس لاستخدام نهج الحماية القانونية كوسيلة لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية منظور مستقبلي، كما يتعارض مع مفهوم حقوق الإنسان في حد ذاته. وقد يؤدي اتخاذ بلدان منفردة تدابير من طرف واحد بحق دول ذات سيادة، إلى الإضرار بنفس مبدأ مشاركة المجتمع الدولي في كفالة مراعاة حقوق الإنسان.

والمؤسف هو أنه يمكن الجزم اليوم، بأنه ما من بلد على خارطة العالم، تعتبر فيه حالة حقوق الإنسان في وضع مثالي. وما الإرهاب، وتعاظم التعصب وكره الأجانب، وعدم تكافؤ إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومظاهر التمييز والعنصرية، وازدياد عدد

الجماعات التي تتحدث بلسان اليمين المتطرف، سوى بعض المشاكل التي تقلق اليوم المجتمعين الأوروبي والدولي، وتستدعي اتخاذ الحكومات تدابير محددة وفعالة.

وليست حالة حقوق الإنسان في مجتمع بيلاروس، الذي يعمل على بناء الديمقراطية، بأسوأ منها في ما يسمى بالبلدان ذات الأنظمة الديمقراطية المتقدمة.

ودخلت بيلاروس طرفا في جميع الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان بنية خالصة، وتتعاون بشكل كامل مع الهيئات المنشأة بمعاهدات في هذا المجال.

وقد استعرضت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة التقرير المرحلي الدوري عن تنفيذ بيلاروس للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، كانت بيلاروس قد استوفت بالفعل ما طلبته اللجنة، وصدّقت على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية، وشكّل تصديقها عليه اعترافا باختصاص اللجنة بالنظر في الشكاوى الفردية.

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤، استعرضت لجنة القضاء على التمييز العنصري تقرير بيلاروس عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وخلال عام واحد وفّت بيلاروس بالتزاماتها المتعلقة بتقديم تقارير إلى اثنتين من الهيئات المختصة المنشأة بمعاهدات في مجال حقوق الإنسان. وتعتبر التوصيات الصادرة في هذا الصدد شهادة اعتراف بالجهود الحقيقية التي تبذلها بيلاروس بغية تنفيذ ما تعهدت به من التزامات في أطر الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وبما أن بيلاروس ترحب بالحوار العادل والبنّاء في نطاق المسائل المتعلقة بالنهج المواضيعي للحماية القانونية بأكمله، فإنها تتعاون بفعالية في ما يتعلق بالإجراءات المواضيعية الخاصة للجنة حقوق الإنسان. ولذا قام المقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير، عابد حسين، بزيارة بيلاروس في عام ١٩٩٧. وقد أخذ الجانب البيلاروسي بالتوصيات الواردة في تقريره، عند إعداد التعديلات المدخلة على قانون الصحافة ووسائط الإعلام الأخرى في بيلاروس. وزار المقرر الخاص المعني باستقلال ونزاهة السلطة القضائية والمحلفين والخبراء القضائيين واستقلال المحامين، بارام كوماراسفامي، بيلاروس، في عام ٢٠٠٠.

والمثال الأخير لتعاون بيلاروس النشط في ما يتعلق بالإجراءات المواضيعية الخاصة، هو زيارة الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي التابع للجنة حقوق الإنسان، التي جرت مؤخرا (١٦-٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤) بدعوة رسمية من حكومة جمهورية بيلاروس.

وبذلك تكون بيلاروس قد نفّذت ما أعلنت عنه خلال الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (١٥ آذار/مارس – ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، جنيف) من اعتزامها العمل على أن تتحقق زيارة الفريق العامل لها قبل نهاية عام ٢٠٠٤، وقدمت كل تعاون ممكن من أجل تنفيذ الفريق العامل لأعباء ولايته في عام ١٩٩١.

وما فتئت بيلاروس تؤكد عمليا التزامها بمسألة حماية حقوق الإنسان، وتقف على أهبة الاستعداد للتعاون البنّاء مع هيئات الأمم المتحدة بشأن النطاق الكامل لمسائل حقوق الإنسان، على أساس مبادئ الشمول واللاإنتقائية والموضوعية.